الانتخابات التشريعيّة الفلسطينيّة – خطوة إلى الأمام، أم خطوات إلى الخلف؟

آذار 2021

تقدير موقف

مدى الكرمل–وحدة السياسات
ومنصور أبو كريم

مدى الكرمل

ملخَّص

تستعرض هذه الورقة الفرص والتحدّيات على طريق إجراء الانتخابات التشريعيّة والرئاسيّة الفلسطينيّة وانتخابات المجلس الوطنيّ المُزمَع عقدهما على مراحل بدايةً من الانتخابات التشريعيّة في الـ 22 من أيّار، والرئاسيّة في الـ 31 من تمّوز، والمجلس الوطنيّ (برلمان منظّمة التحرير) في الـ 31 من آب هذا العام (2021). وبحسب تقديرنا، ثمّة عقبات وتحدّيات ذات أهمّيّة تجعل من الانتخابات الفلسطينيّة خطوة إلى الخلف لا خطوة إلى الأمام، مع التأكيد أنّ قرار إجراء الانتخابات في حدّ ذاته له أهمّيّة كبيرة في ظلّ انسداد أفق المصالحة ووصول كلّ حِوارات المصالحة إلى طريق مسدود.

مقدّمة

أصدر الرئيس عبّاس، في 2021/1/15، مرسومًا رئاسيًّا حدّد فيه مواعيد إجراء الانتخابات التشريعيّة والرئاسيّة والمجلس الوطنيّ على ثلاث مراحل. أثار الإعلان عن موعد إجراء الانتخابات التشريعيّة الفلسطينيّة في 2021/5/22 العديدَ من التساؤلات على الساحة الفلسطينيّة والعربيّة والدوليّة، نظرًا لصعوبة الأوضاع الداخليّة الفلسطينيّة والمشهد الإقليميّ المركّب ودخول إدارة أمريكيّة جديدة للبيت الأبيض بعد سنوات شهدت صدامًا وانقطاعًا فلسطينيًّا أمريكيًّا بسبب سياسات إدارة ترامب.

من بين هذه التساؤلات تساؤلات جوهريّة متعلّقة بمستقبل القضيّة الفلسطينيّة والنظام السياسيّ الفلسطينيّ، واستمرار حالة الانقسام. فهل يمكننا اعتبار الانتخابات التشريعيّة والرئاسيّة الفلسطينيّة القريبة في حال إجرائها خطوة إلى الأمام، أم يمكننا اعتبارها خطوة إلى الخلف، إذا أخذنا في الحسبان محاولات استعادة الوحدة من جهة، والفصل السياسيّ والجغرافيّ بين غزّة والضفّة الغربيّة من جهة أخرى؟

أوّلًا: الانتخابات الفلسطينيّة خطوة إلى الأمام

على الرغم من صعوبة الأوضاع الفلسطينيّة وتعذُّر الوصول إلى مصالحة فلسطينيّة حقيقيّة تُنهي حالة الانقسام وتعيد للنظام السياسيّ وحدته على المستوى السياسيّ والمؤسّساتيّ، قد تشكّل الانتخابات الفلسطينيّة خطوة في طريق إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنيّة. ولكي تكون الانتخابات الفلسطينيّة فرصةً وخطوةً تجاه الحلّ لا تحدّيًا وخطوةً تجاه التعقيد، يجب أن تتوافر الشروط والمحدّدات التالية:

– **إرادة سياسيّة حقيقيّة:** يجب توافر إرادة سياسيّة حقيقيّة لدى الأطراف الفلسطينيّة لجعل الانتخابات التشريعيّة والرئاسيّة خطوة في مسار تفكيك عَقد النظام السياسيّ الفلسطينيّ. قد لا تكون الانتخابات المدخل المناسب لتفكيك عَقد النظام السياسيّ الفلسطينيّ المستمرّة منذ ما قبل الانقسام، بَيْدَ أنّ توافر إرادة سياسيّة حقيقيّة لدى حركتَيْ فتح وحماس قد يساعد في جعل الانتخابات بداية الطريق للخروج من مأزق الانقسام. وفي تقديرنا أنّ الإرادة السياسيّة الحقيقيّة هي التي تغلّب المصالح الوطنيّة العليا على المصالح الحزبيّة والشخصيّة؛ فإنْ هي توافرت فالانتخابات الفلسطينيّة قد تشكّل بارقة أمل للخروج من مأزق الانقسام.

– **إرادة دوليّة وإقليميّة داعمة:** لا تُعتبر الانتخابات الفلسطينيّة شأنًا فلسطينيًّا داخليًّا، بل هي مسألة دوليّة وإقليميّة؛ وذلك لأنّ الساحة الفلسطينيّة أرضيّة خصبة للتدخّلات الدوليّة والإقليميّة، ولا سيّما في ظلّ اشتداد صراع المَحاور الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط في الوقت الراهن. فتوافر إرادة دوليّة وإقليميّة داعمة من الدول الفاعلة في الإقليم، والولايات المتّحدة على وجه الخصوص، قد يُسهم في جعل الانتخابات الفلسطينيّة خطوة تجاه فكّ بعض أزمات النظام السياسيّ الفلسطينيّ.

– **ضغط شعبيّ وجماهيريّ فاعل:** لتحويل الانتخابات الفلسطينيّة إلى فرصة علينا اغتنامها لا إلى تحدٍّ علينا تجنُّبه، ثمّة حاجة إلى ضغط شعبيّ وجماهيريّ على الأطراف الفاعلة في المعادلة الداخليّة الفلسطينيّة، ولا سيّما حركتَيْ فتح وحماس، فضلًا عن ممارسة ضغط من قِبَل الفصائل والقوى السياسيّة والشعبيّة الفلسطينيّة للحثّ على عدم التوقّف عند نتائج الانتخابات والاستمرار في مسار الحلّ عبْر تشكيل حكومة وحدة وطنيّة والبدء بخطوات حقيقيّة لتوحيد المؤسّسات الفلسطينيّة. فبدون وجود ضغط شعبيّ وجماهيريّ على الأطراف الفلسطينيّة، قد نشهد انتكاسة من اليوم التالي للانتخابات التشريعيّة.

وبحسب تقديرنا، أحد أهمّ عوامل استمرار الانقسام وعدم استعادة الوحدة وفشل كلّ جولات الحِوار يتمثّل في غياب الحراك الشعبيّ الهادف والمنظّم الضاغط تجاه إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنيّة، ولذا فإنّ توافر هذا الضغط الشعبيّ والجماهيريّ يمثّل ضمانة لاستمرار الأطراف في السير في رَكب المصالحة الفلسطينيّة، وعدم التوقّف عند الحصول على مكاسب حزبيّة ضيّقة بعد الانتخابات.

– **خارطة طريق لمرحلة ما بعد الانتخابات:** يجب أن يركّز حِوار الفصائل الفلسطينيّة هذا الشهر، آذار 2021، الذي سيُعقد في القاهرة، على الاتّفاق على إستراتيجيّة وطنيّة موحّدة ينتج عنها برنامج عمل لمواجهة التحدّيات الداخليّة والخارجيّة، والاتّفاق على تحديد ملامح مرحلة ما بعد الانتخابات؛ فبدون الاتّفاق على كيفيّة إدارة مرحلة ما بعد الانتخابات التشريعيّة والرئاسيّة، قد تدخل الساحة الفلسطينيّة في صراع برامج سياسيّة من جديد، الأمر الذي قد يعيد إنتاج مشهد عام 2006، عقب فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعيّة، وحدوث صراع بين برنامج حركة فتح ممثَّلًا بالرئيس عبّاس، وبرنامج حركة حماس ممثَّلًا في كتلة الإصلاح والتغيير التي فازت بأغلبيّة مقاعد المجلس التشريعيّ.

ثانيًا: الانتخابات الفلسطينيّة خطوة إلى الخلف

تحمل الانتخابات الفلسطينيّة المنعقدة في ظلّ استمرار حالة الانقسام وغياب التوافق الوطنيّ مَخاطرَ وتحدّياتٍ كثيرةً، وهو ما قد يجعل منها خطوة إضافيّة في مسار تعزيز حالة الانقسام وصولًا إلى الانفصال الكامل، وبخاصّة أنّ هذه الانتخابات تجري في ظلّ إدارة أمريكيّة جديدة لم تتّضح بعدُ طريقةُ تعاطيها مع الملفّ الفلسطينيّ، وإن كنّا نعتقد أنّها لن تكون بعيدة عن سابقتها، إلّا في ما يتعلّق بالعودة إلى مبدأ حلّ الدولتين الذي أصبح يعاني من تحدّيات عديدة على المستويَيْن الميدانيّ (الذي فرضته إسرائيل) والسياسيّ.

ثمّة العديد من الإشكاليّات والتحدّيات التي قد تجعل من الانتخابات التشريعيّة الفلسطينيّة خطوة للخلف، من بينها:

– **غياب التوافق الوطنيّ:** يمثّل غياب التوافق الوطنيّ على إستراتيجيّة وطنيّة موحَّدة التحدّيَ الأكبرَ أمام مسار الانتخابات الفلسطينيّة نظرًا للأزمات التي تعاني منها الساحة الفلسطينيّة. وقد علّمتنا تجربة الانتخابات التشريعيّة عام 2006، في ظلّ انعدام التوافق الوطنيّ، أنّ نتائج الانتخابات كانت بداية مسار الانقسام السياسيّ الذي عزّزه الانقسام السياسيّ بين الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة عام 2007.

– **اختلاف توجُّهات الفصائل للانتخابات:** من الواضح أنّ هناك اختلافات جوهريّة بين حركتَيْ فتح وحماس بالنظر إلى الانتخابات التشريعيّة وسائر الفصائل الفلسطينيّة. فحركة فتح تنظر إلى الانتخابات على أنّها بدايةٌ لتجديد شرعيّات النظام السياسيّ الفلسطينيّ بعد أن تآكلت معظم هذه الشرعيّات، وتحريكٌ للمياه الراكدة في ملفّ المصالحة؛ بينما تنظر حركة حماس إلى الانتخابات على أنّها فرصة لإعادة تَمَوْضُعها في النظام السياسيّ الفلسطينيّ ودخول المجلس الوطنيّ ومنظّمة التحرير دون التخلّي على نحوٍ فعليّ عن ورقة حكمها لغزّة بصورة منفردة. أمّا باقي الفصائل والقوى السياسيّة والاجتماعيّة الفلسطينيّة، فتنظر إلى الانتخابات على أنّها خطوة في مسار إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة عبْر صندوق الانتخاب.

اختلاف توجُّهات الفصائل الفلسطينيّة تجاه الانتخابات يثير القلق والريبة تجاه قضيّة الانتخابات نفسها، وهو ما قد يجعل من هذه الانتخابات فرصة لتعزيز حالة الفصل ومَأْسَسة الانقسام الفلسطينيّ عبْر بوّابة الانتخابات التشريعيّة.

– **تعزيز حالة الفصل:** قد تُسْفر نتائج الانتخابات التشريعيّة عن بروز تكتُّلات سياسيّة جديدة تسعى إلى تحقيق مكاسب حزبيّة أو شخصيّة على حساب "وحدة الأرض والشعب والقضيّة"، ممّا قد يُسهم في تعزيز حالة الفصل شبه الكلّيّة الحاصلة بين قِطاع غزّة والضفّة والغربيّة، أو مَأْسَسة حالة الفصل عبر تسوية حزبيّة تُفْضي إلى بقاء حكم حركة حماس في غزّة من خلال "كونفدراليّة" فرضتها سنوات الانقسام. فمن الواضح أنّ هناك تخوّفات من مرحلة ما بعد الانتخابات التشريعيّة قد تسهم في تعزيز حالة الانقسام، عبْر إيجاد انقسام جديد داخل المؤسّسة التشريعيّة يُفْضي إلى منح "دُوَيْلة غزّة" مظلّة تشريعيّة ودستوريّة تعزّز حالة الانقسام وتُمَأْسِسه.

– **تقاسم وظيفيّ:** ثمّة تخوّفات من الانتخابات الفلسطينيّة القريبة أنّها جاءت على أساس تقاسم وظيفيّ متّفق عليه بين حركتَيْ فتح وحماس. هذا القلق نابع من اتّفاق الحركتين على الانتخابات وإرجاء سائر الملفّات العالقة.

فقد جاء إصدار مرسوم الانتخابات بعد حوارات مطوّلة بين ممثّلي حركتَيْ فتح وحماس في إسطنبول. أسفرت حِوارات إسطنبول عن إعلان الحركتين، في الـ 24 من أيلول عام 2020، عن "رؤية مشتركة" تستند إلى المسارات التي توصّل إليها مؤتمر الأمناء العامّين للفصائل الفلسطينيّة الذي انعقد مطلع أيلول عام 2020، في كلّ من بيروت ورام الله؛ حيث كان التوافقُ على إجراء الانتخابات التشريعيّة والرئاسيّة وانتخابات المجلس الوطنيّ أحدَ هذه التوافقات.[1] هذه المخاوف تؤكّدها تصريحات عضو اللجنة المركزيّة المستقيل الدكتور ناصر القدوة، وفيها وصَفَ الاتّفاق بين حركتَيْ فتح وحماس بِـ "الصفقة" للحفاظ على بعض المصالح الفرديّة على حساب المصالح الوطنيّة. جاء ذلك خلال

[1] شعث، عزّام. (2020، 8 تشرين الأوّل). **"اتّفاق إسطنبول بين حركتَيْ فتح وحماس.. دوافعه وآفاقه"**. أوراق وتقارير. رام الله: المركز الفلسطينيّ لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجيّة -مسارات.

مشاركة القدوة في لقاء بعنوان "المؤتمر الدوليّ: تداعيات تغيُّر الإدارة الأمريكيّة على الشؤون الدوليّة"، عبر تطبيق "زوم".[2]

– **حدوث اقتتال داخليّ:** على الرغم من صعوبة توقُّع إعادة إنتاج مشهد الاقتتال الداخليّ الذي حدث في الساحة الداخليّة الفلسطينيّة عقب انتخابات عام 2006، لا يمكن استبعاد هذا السيناريو على نحوٍ مطلق، نظرًا لاستمرار ثقافة التخوين والتكفير كما هي، وانتشار السلاح والجماعات المسلّحة في قِطاع غزة وفي الضفّة الغربيّة، الأمر الذي قد يُسهم في إعادة انتشار مظاهر الفوضى والانفلات الأمنيّ من جديد، ولا سيّما إذا جاءت نتائج الانتخابات على العكس ممّا ترغب به الفصائل المتحكّمة في المشهد الداخليّ الفلسطينيّ.

– **حدوث انشقاقات داخل حركة فتح:** من الواضح أنّ حركة فتح تَدْخل الانتخابات التشريعيّة في وضع تبدو فيه الحركة منقسمة على نفسها. فحركة فتح، التي تمثّل العمود الفقريّ للحركة الوطنيّة الفلسطينيّة، قد تذهب إلى الانتخابات في ثلاث قوائم متنافسة على الأقلّ، هي قائمة "التنظيم الرئيسيّ" الذي يمثّله الرئيس محمود عبّاس واللجنة المركزيّة، وقائمة تمثّل التيّار الإصلاحيّ (تيّار دحلان) –وهو تيّار استعدّ لهذه المرحلة منذ سنوات استعدادًا جيّدًا، ولديه من المال والاستعدادات اللوجستيّة ما يمكّنه من تحقيق نتائج نوعيّة في أيّ عمليّة انتخابيّة–، بالإضافة إلى بروز مواقف تؤكّد إمكانيّة أن تكون هناك قائمة ثالثة محسوبة على حركة فتح ومدعومة من بعض قيادات الحركة المعترضة على نهج الرئيس عبّاس.

دخول حركة فتح للانتخابات التشريعيّة في هذه الحالة قد يؤثّر على نتائج الانتخابات النهائيّة، ممّا قد يعيد إنتاج الظروف التي تمخّضت عنها نتائج الانتخابات التشريعيّة عام 2006. هذا قد يعزّز سيطرة حركة حماس والقوى المتحالفة معها على النظام السياسيّ الفلسطينيّ، والدخول مرّة أخرى في أزمة العلاقة مع إسرائيل والغرب، وبخاصّة في ظلّ تصريحات الرئيس بايدن التي أكّد فيها ضرورة التزام القوى التي تنوي المشاركة في الانتخابات الفلسطينيّة بشروط اللجنة الرباعيّة، ومنها الاعتراف بدولة إسرائيل، وقبول خيار التسوية السياسيّة لحلّ الصراع.

– **تراجُع قوى اليسار وغياب الوحدة:** قد تشهد الانتخابات التشريعيّة مزيدًا من التراجع لدى قوى اليسار الفلسطينيّ في ظلّ فشل كلّ تجارب الوحدة والعمل المشترك خلال السنوات الماضية. فمن الواضح أنّ ثمّة تخوّفات جِدّيّة من هذه الحالة، ممّا يؤثّر على إمكانيّة تشكيل "تيّار ثالث" قادر على القيام بدَوْر مؤثّر في الحياة السياسيّة الفلسطينيّة، وهذا سيؤدّي إلى تعزيز حالة الاستقطاب السياسيّ بين حركتَيْ فتح وحماس في المشهد السياسيّ الفلسطينيّ، وهو ما يضعف حالة الوحدة الوطنيّة ويدفع نحو استمرار حالة الخلاف السياسيّ.

[2] دنيا الوطن. (2021، 19 شباط). ناصر القدوة: "اتّفاق فتح وحماس "صفقة" وَ "مجموعة دحلان" لا تشكّل حالة سياسيّة مقبولة للشعب. **دنيا الوطن**.

– **انتخابات بدون القدس:** لا شكّ أنّ إسرائيل وإجراءاتها ومواقفها تجاه الانتخابات الفلسطينيّة تثير الدهشة والحَيْرة والاستغراب في الوقت ذاته؛ فإسرائيل –التي على أبواب انتخابات رابعة في غضون عامَيْن– لم تعلّق على دعوة الرئيس عبّاس لإجراء الانتخابات التشريعيّة، لكنّها لم توافق ولا منعت شمل القدس والمقدسيّين في هذه الانتخابات، كما أنّها سهّلت دخول الأموال القَطَريّة لحركة حماس بغية الإسهام في دفع رواتب موظَّفيها قبل الانتخابات، على الرغم من أنّها كانت تمنع ذلك وتعتبره دعمًا للحركة.

على الدوام تُمثّل إسرائيل دَوْر لاعب محوريّ في الساحة الداخليّة الفلسطينيّة بصورة عامّة، وفي الانتخابات التشريعيّة على وجه التحديد. إنّ مسألة سماح أو منع إسرائيل لسكّان القدس الشرقيّة في الترشُّح والانتخاب تمثّل تحدّيًا جِدّيًّا لا للعمليّة الانتخابيّة فحسب، بل كذلك لكلّ الوضع الداخليّ الفلسطينيّ؛ إذ لا يمكن تخيُّل الانتخابات التشريعيّة الفلسطينيّة عبْر التمثيل النسبيّ الكامل واعتبار فلسطين دائرة انتخابيّة واحدة دون أن يشارك سكّان القدس الشرقيّة تَرشُّحًا وانتخابًا، لأنّه قد يُعتبَر اعترافًا غير رسميّ أنّ القدس عاصمةُ إسرائيل الموحَّدةُ.

خاتمة

على وجه العموم، تحمل الانتخابات التشريعيّة الفلسطينيّة، التي من المزمع عَقدها في نهاية شهر أيّار القادم، العديدَ من الفرص لتفكيك إشكاليّات النظام السياسيّ الفلسطينيّ، كما أنّها تمثّل تحدّيًا مصيريًّا أمام الشعب الفلسطينيّ لا يمكن التقليل من خطورته السياسيّة والإستراتيجيّة في حالة فشل الأطراف الفلسطينيّة في إدارة مرحلة ما بعد الانتخابات.

بحسب تقديري، الانتخابات التشريعيّة الفلسطينيّة في الوقت الراهن لا تمثّل المدخل المناسب لمعالجة أزمات النظام السياسيّ، لأنّه على هذه الانتخابات أن تكون نهايةً لطريق المصالحة لا بدايً له؛ لكن على الرغم من كلّ ذلك بات الجميع يدفعون في اتّجاه إجرائها مع وضع العديد من التحفّظات والتخوّفات حول مآلات الوضع الفلسطينيّ على ضوء نتائجها.

التخوّفات والتحفّظات الجوهريّة تجاه خطوة الانتخابات العامّة نابعة –في الأساس– من صعوبة إجراء الانتخابات التشريعيّة والرئاسيّة في ظلّ استمرار الانقسام، ومن احتمال وجود تفاهم مسبق على بقاء حالة الانقسام وتجميل صورته عبْر كونفدراليّة سياسيّة تُفْضي إلى تعزيز حالة الفصل الكلّيّ الواقعة بين قِطاع غزّة والضفّة الغربيّة، لكن على الرغم من احتمال إجراء الانتخابات وعدم إجرائها، في ظلّ هذا الوضع السياسيّ والإنسانيّ المأساويّ، بات الجميع يعملون على الدفع في اتّجاه عَقدها كخطوة في مسار إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الفلسطينيّة المأمولة في ظلّ انسداد أفق المصالحة بعد وصول كلّ محاولاتها إلى طريق مسدود.